II – المالية العامة الحديثة :

ظهر مفهوم المالية الحديث بعد أن تغيرت أهداف الدولة و سعت للتدخل أكثر في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فلم يعد هدف تغطية النفقات العامة، الهدف الأساسي للمالية العامة و إنما توسع لشمل أهداف أخرى لدرجة أنه أصبح من الصعب إعطاء تعريف شامل و دقيق. و من تعريفات المالية العامة بالمفهوم الحديث أنها : " العلم الذي يدرس وظيفة الدولة عند استعمالها لوسائل خاصة تسمى بالوسائل المالية كالنفقات، الرسوم، الضرائب، القروض، الميزانية...الخ"[1].

هذا التعريف الحديث يعتمد على ذكر الوسائل و لا يذكر الأهداف بالنظر إلى صعوبة حصرها.

توسع مجال المالية العامة. حتى و إن احتفظت الدولة بالمفهوم التقليدي للمالية العامة و الذي يقوم على تغطية النفقات العامة عن طريق توزيع عبئها بالتساوي على المواطنين، توسعت في هذا المفهوم أكثر ليحمل تدخل الدولة في كل مجالات المجتمع و بالأخص في المجال الاقتصادية فقد ظهرت مثلا ضرائب ذات أهداف عائلية (ضريبة على العزوبة)، ضرائب بهدف خلق المساواة الإجتماعية بين الأفراد (ضريبة على نقل الملكية، الضرائب على الميراث)، ضرائب أخرى لتوجيه الحياة الاقتصادية (رفع الرسوم على بعض المؤسسات و تخفيضها على مؤسسات أخرى تريد الدولة تشجيعها)، إستعمال القرض العام كوسيلة لامتصاص الفائض في العملة حتى تتجنب الدولة انخفاض قيمتها مما ينتج عنه ضعف القدرة الشرائية للمواطنين. و بالتالي نلاحظ بأن المالية بالمفهوم الحديث تستخدم كل التقنيات السابقة لكن بأهداف مغايرة.

و في الأخير يمكن أن نعرف المالية العامة بالمفهوم الحديث بأنها " العلم الذي يتجاوز دراسة الوسائل المالية إلى القيام بتحليل هذه الأخيرة لمعرفة كيفية استعمالها لتحقيق تدخل أكبر للدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية...الخ".

III – إختلاف مفهوم المالية الحديث عن المفهوم التقليدي.

[1] - Maurice DUVERGER, *Finances publiques*, collection THEMIS, Presses universitaires de France, 1968, p. 19.

إنه بدراستنا لمفهوم المالية الحديث نجد بأن الوسائل المالية المستخدمة حديثا تختلف عن الوسائل المستخدمة في السابق فقد:

تطورت **أهداف الإيرادات العامة** من وسيلة لتحقيق التوازن المالي في الميزانية إلى أهداف أخرى متعددة (مع ما ينتج عنه من ضعف في المداخيل). فعلى سبيل المثال تطور مفهوم الجباية الجمركية من وسيلة لتحقيق إيرادات للدولة إلى وسيلة تهدف إلى حماية الانتاج الوطني. استعمال الضريبة مثلا كوسيلة للتأثير في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.

تغيرت خصائص الميزانية من ميزانية تقوم على مبدأ التوازن كمبدأ أساسي إلى اعتبار هذا المبدأ ثانويا بالمقارنة مع الأهداف الأخرى المرجوة. و من ميزانية محايدة إلى ميزانية متدخلة و من ميزانية غير منتجة إلى ميزانية منتجة.

و في الأخير نقول بأن الاختلاف في استعمال الوسائل المالية أصبح أكثر عمقا إذا ما لاحظنا بأن سياسة الدولة الحديثة تقوم على تحقيق ما يسمى **بالتوازن الاجتماعي الشامل** و حيث لا يعد التوازن في الميزانية إلا جزء بسيط من هذا التوازن الشامل، كالتوازن بين الإنتاج و التوزيع، التوازن بين توزيع الثروة و الخطر الاجتماعي. التوازن بين العملة النقدية و السعر. التوازن بين المبادلات الخارجية...الخ

أخيرا، رغبة الدولة في خلق هذه التوازنات هو الذي دفع بها إلى التدخل أكثر، هذا التدخل جاء باستخدام الوسائل المالية بصفة خاصة[2].

[2] - Maurice DUVERGER, *Finances publiques*, Op-cit, p. 55.